التمكين مقاربة جندرية

Empowerment Gender approach

د. أحمد سويسي [1] ، مريم عشي [2]
[1] جامعة الأغواط (الجزائر) ، souicislam@gmail.com
[2] جامعة تبسة (الجزائر) ، meriemachi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/06/14 تاريخ القبول: 2019/06/27 تاريخ النشر: 2020/02/27

ملخص:
تحكم العلاقات الإجتماعية العديد من المعايير السلوكية الجنسانية و التي تقوم على تكريس سيطرة الرجل على المرأة مما أنتج الصورة النمطية لأدوار كلا الجنسين على أنها أطر جامدة لا يمكن الخروج عنها، و على الرغم من قلة الأبحاث الخاصة بعلم إجتماع المرأة إلا أن الموضوع يستأثر بإهتمام القادة و المسؤولين نظرا لتعاظم دور المرأة في المجتمع مما أدى إلى رفع مكانتها و مضاعفة أنشطتها و إنعكس كل ذلك على وضعها العام فأصبحت المرأة ممكنة، فظهر علم جديد يدرس الجذور الإجتماعية المؤثرة في عمل المرأة من خلال دراسة العديد من العوامل و المتغيرات التي تؤثر في المرأة فتبلورت المقاربة الجندرية في تمكين المرأة و هذا ما حاولنا دراسته في ورقتنا البحثية .
كلمات مفتاحية: تمكين المرأة، مقاربة النوع الإجتماعي، الجندر،النسوية ،الجنوسة.

Abstract:
Social relations control many of the gender-based behavioral norms, which are based on consecrating men's control over women, which produced the stereotypical portrayal of the roles of both sexes, despite the lack of research on sociology of women ,however the subject was intrigued by the leaders and officials because of the increasing role of moorings in society. A new science was introduced the examines the social roots that affect women's work through studying the factors influencing women. The gender approach in empowering women.
Keywords: Empowerment of women, gender, feminism and gender, gender approach.

المؤلف المرسل: أحمد سويسي، الإيميل: souicislam@gmail.com

مقدمة:

لقد خاض علم الإجتماع معارك لتحديد الملامح الأكاديمية لدراسة قضايا المرأة و نزعتها النسوية و إستعان في ذلك بالعديد من النظريات مثل الصراع و التفاعلية الرمزية و الليبرالية لكي يحدد ملامح هذه النزعة النسوية و يحدد اتجاهاتها الفكرية و يمكن القول أن النزعة النسوية ذات طبيعة مزدوجة ،فهي تمثل في أن واحد نظرية إجتماعية و سياسية وكذلك حركة اجتماعية ،و فهم دور المرأة في مجال التمكين يتضمن تحولات شاملة في البناءات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية فضلا عن أساليب الحياة و القيم الثقافية،و التمكين بإعتباره عملية ترسيخ لحقوق المرأة و تحريرها من الإستبعاد من خيارات الحياة و القرارات المجتمعية و كمفهوم متعدد الأبعاد قدم من منظور النوع الإجتماعي و الجندر كخلفية فكرية و منطلق لتمكين المرأة مما فرضطرح التساؤل الملح التالي:

كيف ننظر للتمكين من خلال مقاربة النوع الإجتماعي؟

و كيف أسهم الجندر في ظهور فكرة التمكين ؟

و نحاول من خلال الإفتراضات التالية إقتراح الإجابات المؤقتة لتساؤلات الدراسة:

- تمكين المرأة لا يكون إلا من خلال مقاربة النوع الإجتماعي.
- أسهم مفهوم الجندر في ظهور فكرة تمكين المرأة.

وسنفصل الدراسة من خلال العناصر الموالية:

1 - مفاهيم الدراسة .

2 – المرأة بين الجندرو التمكين.

3- النسوية و مقاربة النوع الإجتماعي .

4- نتائج و خاتمة الدراسة.

-1 مفاهيم الدراسة:

ترابطت مصطلحات النسوية و التمكين و مقاربة النوع الإجتماعي و الجنوسة ترابطا وثيقا يكاد يصعب التفريق بينها لكن تعريف هذه المصطلحات و تحديد مفاهيمها من شأنه إزالة اللبس و توضيح المعالم و بيان أهم الفروقات بين هذه المصطلحات و كذلك التقاطعات .

-أ- التمكين:

رغم التباين في تحديد مفهوم التمكين إلا أنه يلتقي عند مفهوم القوة من حيث إمتلاكها و توزيعها و تتحقق قوة المرأة بتمكينها من حقوقها و الإعتماد على نفسها من خلال إعطائها مزيد

من القوة و التحكم و إمكانية التعبير و الإبتكار، و القوة هنا تعني القدرة على المساهمة و المشاركة في كل المستويات الإجتماعية(القاطرجي ،2001،ص280)

و للتمكين أبعاد كثيرة أهمها :

البعد الإجتماعي و البعد الإقتصادي و البعد السياسي ، و يعرف التمكين السياسي أنه إزالة كافة العمليات والإتجاهات و السلوكيات النمطية في المجتمع و المؤسسات التي تنمط البناء و الفئات المهمشة وتضعها في مراتب أدنى و هو عملية مركبة تتطلب تبني سياسات و إجراءات و هياكل مؤسساتية و قانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة و ضمان الفرص المتكافئة تتضمن مشاركة المرأة في الشأن العام و في كل مؤسسات صنع القرار(غنام ، 2008،ص202).

-ب –الجندر:

مصطلح الجندر مصطلح إنجليزي Gender غربي لم يتم تعريفه بشكل دقيق يعبر عن مضمونه و تطبيقاته في قضايا المرأة و ينحدر من أصل لاتيني و يعبر عن الإختلاف و التميز الإجتماعي للجنسين و الأدوار الجندرية لا تقتصر على العوامل البيولوجية و إنما تلعب فيها المعطيات الفردية و الإجتماعية و الثقافية دور كبير و يسمى كذلك بالنوع الإجتماعي فهي الأدوار الإجتماعية التي يصنعها المجتمع في بناء الدور البيولوجي لكل من الجنسين و إختلاف الأدوار بإعتبارها متصلة بالممارسات الإجتماعية فالمكانة الإقتصادية و الإجتماعية للمرأة هي نتاج لنظام إجتماعي يميز بين المرأة و الرجل و يحد من قدراتهن (النعمات، ص 01).

- ج- النسوية:

تشكلت الحركة النسوية تدريجيا على مدى قرنين من الزمن بين القرن 19و القرن 20في أوروبا و أمريكا من خلال عدة اتحادات و مؤسسات و تنظيمات مثل :الرابطة القومية لحق المرأة و المنظمة القومية للنساء و الإتحاد النسائي العالمي و غيرها ، و كانت هذه الحركة تطالب في بداية الأمر ببعض حقوق المرأة مثل التعليم و العمل ثم أصبحت تطالب بالحق السياسي و أخيرا تنادي بالمساواة التامة(سارة إيفانز،ص194).

و مرت الحركة النسوية بمرحلتين ، المرحلة الأولى و تمثل نسوية المساواة و المرحلة الثانية هي نسوية الجندر و التي إتخذت في سنوات الستينات من القرن الماضي منحى إيديولوجي شاذ و غريب و تبنت مفهومين أساسيين كقاعدة لعملها و هما:

- مفهوم النوع.
- مفهوم الضحية أي ضحية الهيمنة الذكورية و السلطة الأبوية .

- د -الجنس:

يتمثل في الجوانب البيولوجية للكائن الإنساني و التي تتضمن الخواص المميزة للأنوثة و الذكورة وفقا للخواص الكرموزومية و التشريحية و غيرها من العوامل الفيزيولوجية فالجنس وضع مفروض أما نوع الجنس فهو وضع مكتسب و الذي يتعلق ببعض الصفات المشتركة مع الطبقة العريضة من ناحية الخصائص السوسيولوجية و يختلف بدرجة كبيرة في الثقافات الإجتماعية المختلفة و هو يشير إلى دلالات المعاني للأدوار بين الذكور و الإناث(حنفي السيد ،2014،ص19).

هذه أهم مفاهيم و مصطلحات بحثنا و التي تعد مفاتيح أولية للقارئة العلمية الرصينة و التي تمهدنا للإنتقال للعنصر الموالي:

-2 المرأة بين الجندرو التمكين:

إن عددا من المصالح المهمة للمرأة تتعرض للحيف و الظلم بسبب التمييز المؤسس على الجنوسة أي التمييز الإجتماعي الثقافي بين الرجل و المرأة، خاصة في مجتمعاتنا العربية عموما و المجتمع الجزائري على وجه الخصوص بإعتباره ميدان دراستنا و بإعتباره مجتمع إنتقالي يشهد صراعا بين السلفية و الحداثة و هو في حالة مواجهة دائمة بين قوى متعددة متناقضة من أجل الوصول إلى مرحلة من الإندماجالإجتماعي الذي تتحقق فيه حرية المرأة و تمكينها في ظل مجتمع يتميز بالسلطة الأبوية، فالمجتمع يتجسد في العائلة و يمكن أن نعتبر العائلة صورة مصغرة للمجتمع الكبير إذ نجد أن العلاقات السائدة في المجتمع هي نفسها التي تسود العائلة، فهي علاقات سلطوية أبوية تؤكد على قيم الطاعة و الخضوع لذلك فقد إستنتج " هشام شرابي" في كتابه "مقدمات لدراسة المجتمع العربي" أن العلاقة التي تسود العائلة في خصائصها الأساسية هي صورة مصغرة من المجتمع فالقيم التي تسودها من سلطة و تسلسل و تبعية و قمع هي التي تسود العلاقات الإجتماعية بصورة عامة (بركات،،2008 ، ص 223) مما ترتب عليه تبعية المرأة للرجل في البناء العائلي و في المجتمع ككل ، و إنحصردور المرأة في الشؤون المنزلية ولكن و مع التحولات الإجتماعية المتسارعة و دخول العالم مسار العولمة طرحت التحولات الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية العديد من القضايا أبرزها وضعية المرأة في العالم، و المرأة الجزائرية ليست في منأى عن هذه التحولات بل كغيرها من نساء العالم عرفت تغيير في دورها و مكانتها الإجتماعية فظهر ما يصطلح على تسميته بتمكين المرأة سواء في الخطاب السياسي الرسمي أو في الخطط التنموية لإعتبار المرأة شريك فاعل في عملية البناء، فالتمكين بإعتباره قيمة ضمنية تعتمد على وسائل متعددة و له علاقة بالمستوى الفردي و الجماعي تحكمهالفروق الجندرية

الكبيرة، في أسباب و أشكال و نتائج التمكين و اللاتمكين، و من أهم متطلبات ترسيخ مفهوم التمكين هي تعميم الرؤية الجندرية فأغلب تقارير التنمية تقيم التقدم بإستخدامالجندر و إدماجه في تحليل أثر النوع (غلام، 2009،ص02) و يعتبر إدماج النوع أداة و عملية للتغير الإجتماعي فهو إستراتيجية تجعل إهتمامات المرأة بعدا أساسيا في تصميم السياسات و البرامج و تطبيقها و مراقبتها في كل المجالات و عملية تقليص فجوة النوع الإجتماعي لا تتم إلا بتمكين المرأة و السماح لها بالمشاركة في عملية صنع القرار فلقد وردت كلمة الجندر في مؤتمر بيكين سنة 1995 بعدد 233 مرة في وثيقة المؤتمر و تهدف إلى التغلب على كل العقبات التي تحول دون تمكين المرأة و من أهم هذه العقبات: الفقر و التفاوت في الهياكل السياسية والإقتصادية و التدريب و الرعاية الصحية و عدم المساواة بين المرأة و الرجل في عملية إتخاذ القرار و تقاسم السلطة.

و نتيجة تصاعد التيارات اللبرالية التي تهدف إلى تفعيل دور المجتمع المدني و كذلك النسوية الساعية لدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة ففقد أصبح بديلا لمفهوم التنمية في دراسات و بحوث المرأة لذلك يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم الكلية المؤسسة للتنمية الإنسانية ،و رغم التباين في الإتجاهات النظرية التي تعنى بدراسة المرأة إنطلاقا من "هيجل" الذي يرى أن دور النساء أدنى في الدرجة من دور الرجال لأن العملية الدياليكتيكية التي تصل ذروتها في الدولة تعتمد على الرجال بينما النساء لا يستطعن أن يحولن أنفسهن إلى كائنات أكثر عقلانية و يرى "هيجل" مثل "أرسطو" أن للنساء عقلانية غير كاملة تستبعدهن عن العمل السياسي و على العكس من ذلك يرى ماركس أهمية المساواة بين الجنسين و أهمية المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة ،أما الإتجاه الثقافي بريادة "ليفي ستراوس" و الذي يرى أنه يوجد شبه كبير بين معظم الثقافات حول وضع المرأة و مكانتها و المرتبطة بمتغيرات الطبقة التي تنتمي إليها و المرحلة التاريخية التي تمر بها (فهمي، 2007، ص ص: 76،77).

قلنا و برغم اختلاف هذه الاتجاهات إلا أنها تنتهي إلى ضرورة مشاركة المرأة في الحياة العامة و بالتالي تبني التمكين كهدف و إستراتيجية في نفس الوقت .

- 3 النسوية و مقاربة النوع الإجتماعي:

إن المبدأ الذي ينظم العلاقة بين الجنسين " ذكور و إناث" و يجعل خضوع أحد الجنسين للآخر عملا مشروعا هو في حقيقته مبدأ خاطئ في ذاته كما أنه يمثل عقبة رئيسية أمام التقدم البشري و من ثم ينبغي أن يزول ليحل محله مبدأ المساواة التامة التي لا تسمح بوجود سلطة أو ميزة في جانب و عدم أهلية في جانب آخر(جون ستوارت مل،1998 ،ص35)، إذا فقد نهض مفكروأوروبا في القرن 18 و رفعوا شعار حماية حقوق الفرد في المجتمع و طالبوا بالحرية الفردية

من خلال تفاعل و إتحاد نظم الأخلاق و الفلسفة و نظام الإقطاع و من نتائجها النهوض بالمرأة في الحياة الإجتماعية ، و قام هذا الإتجاه على الأسس الثلاث التالية:

- المساواة.
- الإستقلال المالي للمرأة.
- الإختلاط بين الجنسين بسبب عمل المرأة.

و ظهر بعد هذه المرحلة نضال طويل للحركات النسوية عبر العالم و أقصى ما طمحت إليه هذه الحركات هو إنصافها من الغبن الإجتماعي و أول عمل منظم قامت به النساء في هذا المجال هو إنشاء النوادي النسائية في ظل ثورة 1789 و تلتها الحركات الإشتراكية لتحرير المرأة في فرنسا ثم الحركة البرجوازية، و الحركات النسائية في الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر فعالية بالمقارنة مع نظيرتها في أوروبا فظهر إعلان "سينكا" للمساواة في الحقوق بين الرجال و النساء و من هذه الحقوق حق الإنتخاب لأن الرجل لا يستطيع وحده أن يسير الجنس البشري و كان ذلك سنة 1848 و في سنة 1890 أنشئت الجمعية الوطنية الأمريكية لأقتراع النساء و التي تجمع جمعيات محلية على المستوى الوطني فتم تشكيل العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعنى بحقوق المرأة من أبرزها :

- الإتحاد الدولي للنساء .
- الإتحاد الديمقراطي الدولي للنساء.
- المجلس الدولي للنساء بواشنطن(يحياوي، 2003، ص ص: 35،36).

فتمثلت الحركات النسوية في كل جهد نظري أو عملي يهدف إلى مراجعة و إستجوابأو نقد وتعديل النظام السائد في البنيات الإجتماعية الذي يجعل الرجل هو المركز، هو الإنسان و المرأة جنسا ثانيا أو آخر في منزلة أدنى فتفرض عليها حدود و قيود و تمنع عنها إمكانيات العطاء و النماء فقط لأنها إمرأة(طريف، 2004، ص: 11).

كما تعرف الفلسفة النسوية أنها النظرية التي تنادي بالمساواة بين الجنسين سياسيا و إقتصاديا و إجتماعيا و تسعى كحركة سياسية إلى دعم المرأة و إزالة التميز الجنسي الذي تعاني منه و يعرفها معجم أكسفورد أنها الإعتراف بأن للمرأة حقوقا و فرصا مساوية للرجل و ذلك في مختلف المستويات العملية و العلمية(فارس ،2016،،ص:160)و عرفت المرأة الجزائرية خاصة بعد الإستقلال سلسة من النضالات لتحقيق حريتها و المساواة فكانت رائدة في العلم و العمل و الثقافة و حاولت الولوج لكل مجالات الفضاء العام لكن الموروث الثقافي لا يزال يهددها ، فالمرأة محكومة في مجتمعنا بفكرة أنها عورة و هو ماسوقه البعض خوفا من حضورها و تأثيرها إنطلاقا

من موروث يدعون أنه إسلامي و بإسم العيب و الحرام سلبت المرأة كل مقوماتها الإنسانية لتبقى معلقة بين التحرر و الرجعية دون أن تنال شيئا من حقوقها(الفقيه، 2009،ص88).

إن إستهجان المجتمع لعمل المرأة و التشكيك في قدراتها كان له الأثر المباشر على الحد من تعبير الأنثى عن أفضل قدراتها العقلية لكي لا تسهم بحسب إعتقادها في نقص الأنوثة أو الخروج عن المعايير السائدة في المجتمع ، فكما يرى "هورنز" أن الإناث يخفن من النجاح و ذلك راجع للتنشئة الإجتماعية التي تقوم على تنميط الأدوار و قولبتها فالمرأة ينتابها الخوف من ما قد توصم به من إنعدام للأنوثة في حال إقتحامها لمجالات عمل صعبة مثلا(رمزي ،1999 ،ص 36)فنحن لا ننفي الفروق النوعية بين الرجل و المرأة و لكن نود الإشارة إلى التغيرات المفاهيمية الحديثة التي طورت من مفهوم الفروق الجنسية من مفهوم بيولوجي إلى مفهوم نوعي يضع في الإعتبار العوامل الإجتماعية و الثقافية كمحددات رئيسية تؤثر تأثيرا واضحافي أبراز تلك الفروق من خلال تحديدها للأدوار على ثلاث مستويات:

- مستوى إجتماعي ثقافي.
- مستوى تفاعلي.
- مستوى شخصي.(رمزي ،ص 64)

فلم تعد الهوية الجنسية مرتبطة حصرا بالبنية التشريحية فهي الآن مسألة نزوات و أذواق و استعدادات و سمات نفسية فالجنوسة هي هوية يتم تكوينها على نحو غامض في سياق الزمن كما أستعملت الجنوسة كمقولة سوسيولوجية بالدرجة الأولى للتنظير للحياة العقلية و العاطفية للمرأة ويثمن هذا المصطلح أو يهاجم بحسب قدرته على تشجيع أو تقويض أشكال الفعل الإجتماعي(قلوفر،2008 ،ص73).

-4 نتائج وتوصيات:

لقد تمت صياغة مفهوم النوع الإجتماعي و التمكين كتيار تحرري يهدف إلى حركة تنويرية متحررة من النزعة الأبوية و هو من المفاهيم التي تهدف إلى تكريس المساواة بين الرجل و المرأة مع إظهار تمايز المرأة على أساس النوع الإجتماعي و لترسيخ هذا المفهوم لابد من العمل على إعادة تشكيل و تأسيس العلاقات الإجتماعية و هو أمر غير هين لذا فمن النجاعة أن يتم على عدة مراحل متواترة و بشكل هادئ ، فإعمال مصطلح النوع الإجتماعي من شأن استخدامه كآدة تحليلية أن تتيح لنا فهم الحقائق الإجتماعية لكل من الرجل و المرأة ، فهو مفهوم تحرري بالدرجة الأولى يهدف إلى تحقيق العدالة فيتم النظر لكل من المرأة و الرجل من حيث كونهما إنسان دون النظر لجنس كل منهما بطريقة نحافظ فيها على توازن القوى على أسس و مفاهيم

جديدة تضمن تطبيق حقوق الإنسان و المشاركة في عملية التغير الإجتماعي(جرجس، 2015 swmsa.net) ،إن إدماج بعد النوع الإجتماعي في السياسات العامة للبلاد و الخطط التنموية و كذلك البرامج الدراسية على مستوى الجامعات سيكون موافقا للدنامية الإجتماعية التي تعرفها الجزائر فقد آن الأوان لنخطو هذه الخطوة كغيرنا من الدول العربية و المغربية المجاورة و يكون ذلك دون تخوف أو تردد خاصة بعد بيان مفهوم الجندر و النوع الإجتماعي و ذلك بعد محاولة تطويع المفهوم مع خلفيتنا الثقافية و خصوصيتنا الدينية في سعي لتحقيق تمكين المرأة و من ثمة تحريك عجلة التنمية ، فرفع تقارير دورية في مختلف المجالات التنظيمية و الوزارية بشأن النوع الإجتماعي ووضعه من خلال الإحصاءات و الحصيلة الدورية سواء في قطاع التعليم أو الصحة أو العمل و الشؤون الإجتماعية يؤدي إلى تقييم جاد للمكتسبات و الإنجازات و كذلك يمكن من قياس الفجوة بين الجنسين و رصد أهم المعوقات و الصعوبات و ذلك من خلال إعتماد مؤشرات دالة و قابلة للقياس فأهم النتائج الملموسة من إدراج مقاربة النوع الإجتماعي تمثلت في الأتي:

- تطوير مختلف التشريعات و القوانين المتعلقة بالمرأة سواء تشريعات العمل من حيث المساواة في الأجر بينها و الرجل زيادة على استفادتها من تمايزها الإجتماعي و الجندري مثل عطلة الأمومة و سن التقاعد و كذلك التشريعات المتعلقة بالانتخابات مثل قانون "الكوتا" النسائية التي تفرض لها حصص ثابتة في المجالس النيابية و غيرها من القوانين .
- إعداد ميزانيات حساسة للنوع الإجتماعي و تمكين المرأة من النفاذ للتموينات الإقتصادية، و تبني مفهوم النوع عند وضع الميزانية يتطلب تدخلا مقصودا بمعنى وضع سياسات و برامج بعينها لتجنب الضرر الذي قد يحدث عند تجاهل احتياجات النوع في سعي لزيادة فاعلية الإنفاق العام و ترشيده(أوجامع،2011،ص98).
- إدراج مقاربة النوع الإجتماعي في المناهج التعليمية مثل بقية الدول العربية التي خصصت برامج تعليمية تحتوي على كل ما يتعلق بالنوع و الجندر مثل فلسطين و الأردن و مصر و تونس التي تتباين مقرراتها الدراسية بين الموضوعات ذات الصلة المباشرة بقضايا المرأة و بين نظريات و مناهج النوع الإجتماعي و هو ما نأمل أن نراه في مقرراتنا الدراسية على مستوى مختلف الجامعات الجزائرية.
- زيادة المشاركة السياسية للمرأة و وصولها إلى مراكز قيادية و مركز صنع القرار مما يحقق تمكينها و يدفع عجلة التنمية نحو التقدم .

- خاتمة :

في نهاية بحثنا الهادف إلى الوصول إلى الحقائق العلمية بموضوعية نعترف بصعوبة التناول الأكاديمي لمقاربة النوع الإجتماعي و تمكين المرأة من المنظور الجندري ،أولا لغرابة المصطلح و غربيته و ثانيا لإرتباطه بالحركات التحررية النسوية التي تحمل الكثير من التناقضات مع مرجعيتنا الفكرية و الدينية فأغلب برامجنا التنموية و مصطلحاتنا الأكاديمية تنطلق من الجانب الحقوقي و المرتكز على مبدأ المساواة و حقوق الإنسان كما تبينه أغلب التشريعات و القانون الدستوري على وجه الخصوص أو تنطلق من المبدأ ألتشاركي باعتبار المرأة نصف المجتمع و شريك في عملية التنمية و لكن من النادر أن نجد مطالب أو تغيرات في مركز و دور المرأة تبنى على المرجعية الجندرية و مقاربة النوع الإجتماعي و التي تصور المرأة على أنها العنصر المضطهد و الضحية في المجتمع و تقتضي تفكيك الإختلاف و التمييز بين الجنسين و هدم البناء الإجتماعي السائد لإعادة بناء و تركيب التراتبات الإجتماعية في إطار شامل و جديد و لأهمية المقاربة الجندرية و ما يترتب عليها من نتائج علينا أن نضاعف الجهود لتعميمها في البرامج و السياسات.

الهوامش و المراجع:

1. نهى القاطرجي، (2001)، المرأة في منظومة الأمم المتحدة ،رؤية إسلامية ،لبنان، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع.
2. منى غنام، (2008)التمكين السياسي للمرأة العربية.
3. السيد حنفي عوض، (2014)،في علم الإجتماع النسوي ، الحركات الراديكالية النسائية
4. و سوق العمل.
5. حليم بركات، (2008)،المجتمع العربي المعاصر،بحث إستطلاعي إجتماعي، لبنان، مركز
6. دراسات الوحدة العربية .
7. فريد غلام إسماعيل، (2009)،التمكين السياسي للمرأة، الحوار المتمدن، العدد 1341.
8. محمد سيد فهمي، (2007)، المشاركة الإجتماعية و السياسية للمرأة في العالمالثالث،الإسكندرية.
9. عمر يحياوي، (2003)،الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية و القانون
10. الدولي،الجزائر.
11. يمنى طريف الخولي، (2004) أنوثة العلم،العلم من منظور الفلسفة النسوية، الكويت.
12. سيد فارس، (2016) الحركات الإجتماعية و ممارسات التأطير...مقاربة أنثروبولوجية،مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد 170.
13. بشير الفقيه، (2009)، المرأة العربية المعاصرة و إشكالية المجتمع الذكوري،لبنان.
14. ناهد رمزي،(1999)، سيكولوجية المرأة، قضايا معاصرة،مصر.
15. دفيدقلوفر- بورا كابلان،(2008) الجنوسة "الجندر" ، ترجمة:عدنان حسن ،سوريا.
16. هاني جرجس عياد،(2015)،فهم النوع الإجتماعي، مجلة العلوم الإجتماعية،الموقع
17. الموقع الإلكتروني:
18. net.Swmsa.www.art
19. أوجامع إبراهيم،(2011)،إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في ميزانية الدولة،المجلة الجزائرية للماليةالعامة،العدد:01.